

حاشية رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار فقه أبو حنيفة

الصلاة على لسان نبيكم في الحضر أربع ركعات وفي السفر ركعتين وفي الخوف ركعة ١ هـ .
وفيه وفي حديث عائشة في الصحيحين قالت فرضت الصلاة ركعتين ركعتين فقرت صلاة السفر وزيد
في صلاة الحضر وفي لفظ للبخاري قالت فرضت الصلاة ركعتين ركعتين ثم هاجر النبي ففرضت
أربعاً وترك صلاة السفر على الأول .
قوله (لأن الركعتين الخ) يدل من قوله ولذا عدل المصنف قال في البحر ومن مشايخنا من
لقب المسألة بأن القصر عندنا عزيمة والإكمال رخصة .
قال في البدائع وهذا التلقيب على أصلنا خطأ لأن الركعتين في حقه ليستا قصرًا حقيقة
عندنا بل هما تمام فرض المسافر والإكمال ليس رخصة في حقه بل إساءة ومخالفة للسنة ولأن
الرخصة اسم لما تغير عن الحكم الأصلي بعارض إلى تخفيف ويسر ولم يوجد معنى التغير في حق
المسافر رأساً إذ الصلاة في الأصل فرضت ركعتين ثم زيدت في حق المقيم كما روته عائشة رضي
الله تعالى عنها وفي حق المقيم وجد التغير لكن إلى الغلط والشدة لا إلى السهولة واليسر
فلم يكن ذلك رخصة في حقه أيضاً ولو سمي فهو مجاز لوجود بعض معاني الحقيقة وهو التغير
انتهى .
قوله (لأنها وتر النهار) إنما سميت بذلك لقربها من النهار بوقوعها عقبه وإلا فهي
ليالية لا نهارية .
تأمل .
قوله (وبهذا تجتمع الأدلة) أي فإن بعضها يدل على أن صلاة ركعتين في السفر أصل وبعضها
على أن ذلك عارض فإذا حملت الأدلة على اختلاف الأزمان زال التعارض لكن لا يخفى أن ما نقله
شرح البخاري من الجمع بما ذكر مبني على مذهب الشافعي من أنها قصر لا إتمام لأن العمل على
ما استقر عليه الأمر وهو على هذا الجمع فرضيتها أربعاً سفراً وحضراً ثم قصرها في السفر
وهذا خلاف مذهبنا .
وينافي هذا الجمع ما قدمناه من حديث عائشة المتفق عليه فإنه يدل على أن صلاة المسافر
لم يزد فيها أصلاً .
وأما الآية فالمراد بالقصر فيها قصر هيئة الصلاة وفعلها وقت الخوف كما أوضحه في شرح
المنية وغيره فافهم .
قوله (ولو كان عاصياً بسفره) أي بسبب سفره بأن كان مبني سفره على المعصية كما لو
سافر لقطع طريق مثلاً وهذا فيه خلاف الشافعي رحمه الله وهذا بخلاف العاصي في السفر بأن عرضت

المعصية في أثنائها فإنه محل وفاق .

قوله (لأن القبح المجاور الخ) هو ما يقبل الأنفكاك كالبيع وقت النداء فإنه قبح لترك السعي وهو قابل للأنفكاك إذ قد يوجد ترك السعي بدون البيع وبالعكس فكذا هنا لإمكان قطع الطريق والسرقة مثلا بلا سفر وبالعكس بخلاف القبيح لعينه وضعا كالكفر أو شرعا كبيع الحر فإنه يعدم المشروعية وتمايم بيانها في كتب الأصول .

قوله حاجة لأن مصره متعين للإقامة فلا يحتاج إلى نية .

جوهرة ودخل في موضع المقام ما ألحق به كالربض كما أفاده القهستاني .

قوله (إن سار الخ) قيد لقوله حتى يدخل أي إنما يدوم على القصر إلى الدخول إن سار ثلاثة أيام .

قوله (وإلا فيتم الخ) أي ولو في المفازة